

## آليات الانتقال من الدولة الريعية إلى الدولة المنتجة في الجزائر

## The mechanisms of transition from rentier state to productive state in Algeria

كريمة بلهوارى

جامعة مولود معمري تيزي وزو

[karima.belhouari@ummto.dz](mailto:karima.belhouari@ummto.dz)

تاريخ النشر: 2025/10/25

تاريخ القبول: 2025/10/14

تاريخ الاستلام: 2025/07/25

**ملخص:** يدرس المقال آليات انتقال الجزائر من دولة ريعية إلى دولة منتجة أمام معوقات وتحديات الذهنية الريعية، التي تفتشت كسلوك لدى الدولة والمجتمع، لذلك حدد المقال متطلبات الانتقال عبر هدم الثقافة الريعية، وتعزيز قيم الفعل والانجاز، وهو النهج الذي نهدف من خلاله لإبراز إرادة القيادة السياسية في الجزائر منذ 2019 لتبنيه عبر مختلف الآليات المتبعة، وخلصنا إلى أن كل هذا يحتاج إلى منهج متكامل (سياسي، اقتصادي واجتماعي) يوجه مستقبل الدولة الجزائرية نحو خدمة مداخيل الربيع لارساء دولة الانتاج.

**كلمات مفتاحية:** الدولة الريعية، الدولة المنتجة، الذهنية الريعية، التنمية، آليات الانتقال.

**Abstract:**

This article examines the mechanisms of Algeria's transition from a rentier state to a productive state, in the face of the obstacles and challenges of the rentier mentality, which has spread as a behavior of the state and society.

Therefore, the article identifies the requirements of the transition through the destruction of the rentier culture and the promotion of the values of action and achievement, an approach through which we aim to highlight the will of the political leadership in Algeria since 2019 to adopt it through the various mechanisms followed, and we concluded that all this requires an integrated approach (political, economic and social) that guides the future of the Algerian state towards serving rentier incomes to establish a productive state.

**Keywords:** Rentier state, productive state, rentier mentality, development, transition mechanisms.

مقدمة

لطالما مثل الربيع النفطي في الجزائر مصدر قوة السلطة السياسية عبر مختلف مراحل النظام السياسي الجزائري، منذ سبعينات القرن الماضي أين كان للنفط أثرا كبيرا في خيارات الدولة الجزائرية الاقتصادية والاجتماعية، وتوجهاتها السياسية. لذلك تشهد الجزائر كغيرها من الدول المعتمدة على الربيع جدلا واسعا فيما يخص مستقبل توجهها الاقتصادي، خاصة وأن عالم اليوم تحكمه آليات معقدة على المستوى الدولي كتقلبات الأسواق، ودور المؤسسات الدولية وكذا تأثير القوى الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات، وهو ما يلقي بضلاله على المستوى المحلي للدول الريفية ويفرض عليها تغيير استراتيجياتها في إطار تنموي مستدام يقي المجتمع والدولة من هزات الأزمات الدولية التي ترهن الخطط الوطنية والبرامج التنموية المعتمدة في مداخلها على الربيع النفطي، ويفرض عليها ضرورة الانتقال من الدولة الريفية إلى الدولة المنتجة.

تكمّن أهمية هذا الموضوع في طرح ميكانيزمات وآليات الانتقال من الدولة الريفية إلى الدولة المنتجة مع ضرورة التخلص من الذهنية الريفية التي أصبحت سلوكا مجتمعيًا يعيق هذا الانتقال، ويلحق الضرر بالعملية التنموية.

**الإشكالية:** كيف يمكن للجزائر الانتقال من الدولة الريفية إلى الدولة المنتجة؟ وتتفرع عن هذا السؤال المحوري جملة تساؤلات كما يلي؟ كيف أثرت سياسات الدولة الجزائرية في تجذير الدولة الريفية؟، ماهي العوامل التي تدفع بضرورة الانتقال إلى الدولة المنتجة؟ وماهي الآليات الواجب اتباعها لتحقيق ذلك؟

**الفرضيات:** - سياسية الانفاق العام للدولة الجزائرية ساهمت في تجذير الثقافة الريفية.

- تدفع عوامل داخلية وخارجية للاتجاه نحو الدولة المنتجة في الجزائر.

- الإرادة السياسية لتوجيه الربيع لخدمة الإنتاج عبر مختلف الآليات هي أحد دعائم الانتقال من الدولة الريفية إلى الدولة المنتجة.

اعتمدت الدراسة على منهجية علمية عبر ثلاث مداخل أساسية المدخل الثقافي، لدراسة تأثير الثقافة الريفية على توجه الدولة نحو دولة الإنتاج. المدخل الكوربوراتي، لتفسير توجه الدولة نحو الانفاق العام الموسع واستفادة مختلف مكونات النظام الجزائري من الربيع مما ساهم في تعطيل توجه الدولة نحو الإنتاج. والمدخل الاقتصادي من خلال إبراز خطة الدولة الجزائرية للانتقال إلى دولة الإنتاج منذ 2019. لذلك تم اعتماد خطة من ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: إطار نظري ومفاهيمي حول الدولة الريفية والدولة المنتجة

المبحث الثاني: المنطق الريفي للدولة الجزائرية وتأثيره في تشكيل الذهنية الريفية

المبحث الثالث: عوامل وآليات الانتقال إلى الدولة المنتجة في الجزائر

المبحث الأول: إطار نظري مفاهيمي حول الدولة الريفية والدولة المنتجة

## آليات الانتقال من الدولة الريعية إلى الدولة المنتجة في الجزائر

من الصعب فهم الاقتصاد والسياسة في الجزائر دون فهم الدور الذي يلعبه الريع في الاقتصاد والمجتمع والسياسة، لذلك سنحاول في هذا المبحث العودة إلى تحديد الأطر المفاهيمية والنظرية، بغية إزالة الغموض حول المصطلحات وتوجيه البحث وربط المتغيرات باتساق منهجي يمنح القدرة على تفسير متطلبات وآليات الانتقال من الدولة الريعية إلى الدولة المنتجة.

### المطلب الأول: مفهوم الدولة الريعية:

أول من أصل لمفهوم الريع هو الاقتصادي الكلاسيكي ديفيد ريكاردو، الذي ركزت تحليلاته على توزيع الدخل بين طبقة الإقطاعية والطبقة الرأسمالية الناشئة. يرى ريكاردو أن الريع يتولد بسبب زيادة السكان والحاجة إلى تمدد الزراعة إلى الأراضي الأقل خصوبة. وهو ما يقتضي ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية لتغطية تكلفة الإنتاج الأعلى على الأراضي الأقل خصوبة. وهو ما يعني أن الإقطاعيين، يحققون أرباحا إضافية، أي ريعاً، دون بذل أي جهد إضافي. وتوقع الاقتصاديون الكلاسيكيون أن استمرار زيادة السكان، وتوسع الطلب على الغذاء يؤدي إلى زيادات مستمرة في دخل الإقطاعيين (في الريع) على حساب أرباح الرأسماليين والأجور الحقيقية للعمال. وفي مراحل لاحقة ارتبط مفهوم الريع بالثروات الإمبريالية المستنزفة من المستعمرات<sup>1</sup>.

أما مفهوم الدولة الريعية فقد ظهر في سبعينات القرن العشرين، بإسهام الباحث الإيراني حسين مهداوي الذي استخدم لأول مرة مصطلح الدولة الريعية في دراسة له نشرت سنة 1970، أين وجد بعد تحليله لإيران قبل الثورة مفارقة في ضعف النمو الاقتصادي في بلد غني بالنفط ليعرف الدولة الريعية على أنها: "الدولة التي تعتمد في الأساس على مصدر رئيسي في إيراداتها من النفط أو أي مصدر طبيعي آخر"، فالدولة الريعية تعيش على عائدات من الخارج إما ببيع مادة خام أو بتقديم خدمات استراتيجية مثل ما هو الحال بالنسبة لقناة السويس بمصر أو بفرض ضرائب على تحويلات من الخارج<sup>2</sup>.

ازدادت أهمية مفهوم الدولة الريعية في الثمانينات مع الإضافات التي أضفهاها حازم ببلاوي، وجياكومو لوشيانى اللذان درسا الاثراء الهائل والمفاجئ لعدد من الدول العربية النفطية في السبعينات من القرن العشرين، ووسعا مفهوم الريع وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد ركز ببلاوي على أن الريع يتصدر الاقتصاد ودخل الدولة، ويتطلب ذلك توظيف قوة عمل كبيرة في الاقتصاد المحلي لتوليدده، والدولة هي المتلقي المباشر والأساس لهذه الإيرادات<sup>3</sup>، أما لوشيانى فسعى إلى دقة أكبر بحيث اعتبر أن إطلاق مصطلح الدولة الريعية يتطلب أن يشكل الدخل الريعي مالا يقل عن 40% من دخل الدولة،

<sup>1</sup> معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، "الريع والدولة الريعية"، المراقب الاقتصادي، ع 50، 2020، في الموقع: <https://mas.ps/concepts-and-definitions/4188.html> تاريخ الاطلاع: 2024/08/25

<sup>2</sup> مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص.177

<sup>3</sup> Hazem Beblawi, «The rentier state in the Arab world, » in **The Arab world**, Giacomo Luciani, Routledge, London, 1987, p.51

وأن يشكل الإنفاق جزءا مهما من الناتج المحلي الإجمالي، وفيما يخص مصطلح الدولة الريعية النفطية: فهي الدولة التي تعتمد عليه في اقتصادها وتدير به عملية بيعه وإنفاقه لوحدها، وتتولى أمر إعادة توزيعه على النحو الذي تشاء، فالحكومة في الدولة الريعية باستطاعتها إنفاق ريع النفط بمرونة دون أي قيود، ونشاطها الاقتصادي تابع تبعية تامة إلى المصدر الأساسي للثروة ألا وهو النفط<sup>1</sup>.

من خلال ما تقدم تعني الدولة الريعية عدم الحصول على دخل وطني من خلال آليات الانتاج والعمل ومنه فالثروة الوطنية مصدرها عائد واحد أساسي، ويمكن رصد مجموعة من الخصائص المرتبطة بالدولة الريعية كما يلي.

-ارتفاع معدلات الانفاق الحكومي بدون اللجوء لفرض الضرائب،

-ضعف هيكل الإنتاج الوطني خارج القطاع الريعي،

-ارتفاع نسبة الصادرات الريعية لتصل في بعض الدول إلى ما يفوق 80%.

-ضعف مساهمة المجتمع في الدخل الوطني الذي يعتمد على مصدر أساسي واحد،

-الدولة الريعية مبنية على الاقتصاد التخصيصي، وتكون هي المحرك الأساسي لتخصيص الانفاق على مختلف القطاعات والفئات.

ومن بين النظريات المفسرة للدولة الريعية نظرية نقمة الموارد، العلة الهولندية، ونظرية الدولة الريعية.

**الفرع الأول: نظرية نقمة الموارد:** كزت فرضية نقمة أو لعنة الموارد على الآثار السلبية طويلة الأجل على الاقتصاد، الناجمة عن إنتاج الموارد وفرض الضرائب عليها. بحيث قد يؤدي تقلب إيرادات التصدير والإيرادات الضريبية المتأتية من الموارد الطبيعية إلى الإضرار بالماليات العامة. ويمكن أن تؤدي إلى مشكلات سياسية أيضا. كما تتسبب الثروة الناجمة عن إيرادات الريع في حالات فساد أو في نشوب صراعات عنيفة واستمرارها. فالثروة النفطية يمكن أن تؤدي إلى تآكل المؤسسات السياسية<sup>2</sup>. حسب **Mickael L. Ross** فقد أدت وفرة الموارد الطبيعية والصراع حولها إلى نشوب حروب أهلية في الكثير من دول العالم، فقد عرفت الفترة ما بين سبعينات وتسعينات القرن الماضي نزاعات مسلحة بسبب الموارد الطبيعية أهمها الأحجار الكريمة النفط، والذهب<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد بن خيثان، "الدولة الريعية، مجلس التعاون الخليجي نموذجاً"، **جريدة الشرق الأوسط**، ع. 8981، 203، ص. 3

<sup>2</sup> جيمس كاست، دفيد ميهالي، "لعنة ما قبل الموارد، الاكتشافات النفطية قد تؤدي إلى البهجة في البداية ثم إلى الخطر الاقتصادي"، **التمويل والتنمية**، مج. 54، ع. 04، ديسمبر 2018، ص. 38

<sup>3</sup> **Le Monde**, « Diamants, conflits et pauvreté, » 27/02/2007

## آليات الانتقال من الدولة الريعية إلى الدولة المنتجة في الجزائر

**الفرع الثاني: نظرية العلة الهولندية:** سميت هذه النظرية بالعلة الهولندية لاكتشاف الغاز بهولندا في ستينات القرن العشرين، وازدهار اقتصادها بسبب ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، مما أدى إلى ارتفاع الجيلدر (العملة الهولندية آنذاك)، غير أن الصادرات الهولندية أصبحت غير قادرة على المنافسة وعرفت مشكلات وهزات اقتصادية. فأصبحت هذه المتلازمة تعرف بالمرض الهولندي، وتطلق على الاقتصاد الذي يرتبط فيه تدفق كبير للدخل من الخارج (النقد الأجنبي) بمورد طبيعي أساسي، ويشير إلى العواقب الضارة التي يمكن أن يحدثها تدفق الدخل الأجنبي لهذا المورد<sup>1</sup>. وذلك نتيجة طبيعة توجيه هذا الدخل محليا سواء بإنتاج سلع محلية أو توجيهه للاستيراد أو التصدير، مما يرهن الاقتصاد المحلي بهذه المداخل ويضعف العملة المحلية في كثير من الحالات وكل ذلك له آثار جانبية لأن مصدر الدخل لم يكن ناجما عن الانتاج الوطني.

**الفرع الثالث: نظرية الدولة الريعية:** سادت هذه النظرية في ثمانينات القرن العشرين في مدارس العلوم السياسية لتفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع في دول الخليج. يستند هذا التحليل إلى أن الثروات الطائلة التي تجمعها الحكومات الغنية بالنفط لا علاقة لها بعائدات الجباية الضريبية، بل يتم الحصول عليها بدلاً من ذلك من عائدات غير مكتسبة بالجهد، وإنما تُجمع من استخراج مورد طبيعي. ووفق نظرية الدولة الريعية، طالما أن الدول تحصل على مبالغ كافية من مثل هذا المدخول، فقد لا يكون لديها دوافع قوية لإرساء نظام ديمقراطي أو أي إصلاح فعلي<sup>2</sup>. فنظرية الدولة الريعية ترى أن الدولة ليست مضطرة لمنح أي نوع من الحريات الاجتماعية والاقتصادية أو السياسية لمواطنيها لأنهم غير منتجين ويعتمدون على مساعدات الدولة، فالدولة الريعية ليست دولة جباية بل هي دولة مانحة تعطي لمواطنيها من عائدات النفط<sup>3</sup>.

قدمت هذه النظريات أطرا تحليلية لفهم العلاقة بين الريع وضعف التنمية وفعالية الدولة الاقتصادية، حيث أن نظرية نقمة الموارد ترى أن الريع لعنة يجعل الدولة اتكالية في تحصيل مداخيلها مما يرهن بنية اقتصادها الهشة لتقلبات الأسواق الدولية والأزمات، ونظرية المرض الهولندي التي فسرت سبب غياب دولة الإنتاج في أن الريع يعطل وجود اقتصاد تنافسي يدفع أكثر فأكثر نحو الإنتاج، أما نظرية الدولة الريعية التي ترى أن الريع أساس لتفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع بحيث ترجع غياب المؤسسات التمثيلية وتفشي ظاهرة الزبونية وخضوع المجتمع للدولة لقدرة الدولة على الانفاق العام وتخصيص الريع كأحد الأساليب التي تعفي المجتمع من المبادرة والعمل مما يجعله تابعا وخاضعا لها. كل هذه النظريات تصب في الطرح السلبي للريع لكن هناك انتقادات لهذه النظريات خاصة مع وجود نماذج دولية لدول ريعية نجحت في جعله لفائدة وخدمة الإنتاج من بينها النرويج.

<sup>1</sup> كرسين ابراهيم زادة، "ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة"، **التمويل والتنمية**، مج. 40، ع. 01 مارس 2003، ص. 50.

<sup>2</sup> رياض الخوري، "إعادة النظر في نظرية الدولة الريعية"، معهد كارنيغي، نشر بتاريخ 09 سبتمبر 2009 في الموقع:

<https://carnegieendowment.org/sada/2008/09/kuwait-rentierism-revisited?lang=ar> تاريخ الاطلاع 2024/09/02

<sup>3</sup> أمون أفندي، "هل ماتت نظرية الدولة الريعية"، **صحيفة الشرق الأوسط**، بتاريخ 2024/09/10 في الموقع:

<https://aawsat.com/home/article/2627246>

## المطلب الثاني: مفهوم الدولة المنتجة

الدولة المنتجة هي الدولة التي تحمي الثروات الوطنية وتعظم قيمتها للأجيال القادمة، وتستخدم مصادر الربح في إعادة هيكلة الاقتصاد باتجاه الاقتصاد الانتاجي المتنوع والمستدام، القائم على ثقافة العمل والانتاج والابداع بين المواطنين وهي الدولة التي تقدم مستويات متقدمة من الخدمات والحماية الاجتماعية وتوزيع الدخل بعدالة<sup>1</sup>. وقد عرفت أوروبا عملية الانتقال إلى دولة الانتاج عندما اتجهت إلى اقتصاد السوق وعرفت ليبرالية اقتصادية وديمقراطية سياسية، فبناء المؤسسات الديمقراطية كان نتيجة تحرير الأسواق.

إذا ما اعتمدنا على أعمال ك. بولاني الذي رأى أن اقتصاد السوق "المنتج" هو بناء تاريخي وأنه من الضروري أن تحمي الدولة المجتمع من الآثار المدمرة للعنف الذي يحدث جراء تشكل السوق على بقايا المجتمعات التقليدية، يوضح من خلاله أن المجتمعات البشرية قد "دمجت" الاقتصاد في العلاقات الاجتماعية للتخفيف من الطبيعة المتقلبة للسوق. ولكن بمجرد أن يهيمن السوق، فإن سيادة القانون تصبح ضرورة أساسية لإدارة الصراعات الناجمة عن آليات المصالح المتناقضة لأفراد المجتمع. فتضمن الدولة، من خلال تدخلها بين المجتمع والسوق، التماسك الاجتماعي وتحمي المجتمع من قوى السوق المجهولة، وأحياناً لإنعاش السوق عندما يكون في أزمة<sup>2</sup>. هذا الطرح الذي قدمه بولاني بالنسبة لهذه الدراسة هو بمثابة منهج متكامل للدور الذي ينبغي أن تقوم به الدولة لتتوجه نحو اقتصاد منتج محمي من هزات الأزمات وتقلبات الأسواق التي تضر بالتنمية والمجتمع.

يشير مفهوم الدولة المنتجة إلى ذلك النمط من الدولة الذي يقوم بدور فاعل في توليد الثروة، وتنظيم النشاط الاقتصادي، وتعزيز الابتكار والإنتاج بدل الاعتماد على الربح أو توزيعه. بخلاف الدولة الربعية التي تستند إلى توزيع المداخل من مصادر غير إنتاجية (كالنفط)، تقوم الدولة المنتجة على بناء اقتصاد مهيكل ومتنوع قوامه الصناعة، الزراعة، الخدمات، والتكنولوجيا، فيعرفها الاقتصادي الفرنسي "جان تيبيرجيان" بأنها "الدولة التي لا تكتفي بالتحصيل أو التوزيع، بل تدخل كفاعل في دورة الإنتاج الوطني، وتساهم في تحديد الخيارات الاقتصادية الكبرى من موقع إنتاجي لا ريعي<sup>3</sup>".

يمكن أن نعرف "الدولة المنتجة" بأنها الدولة القادرة على توفير المداخل بأقل التكاليف، واستغلال ما لديها من موارد بصورة كفؤة تضمن لها الوصول إلى مخرجات إنتاجية متنوعة، بما يدعم الاقتصاد الوطني، ويحقق المنفعة للمجتمع، وتعد الصناعة والزراعة والتعليم والابتكار وتمكين الشباب، أسس مهمة لدولة الإنتاج. فالدولة المنتجة تحتاج إلى سياسة اقتصادية

<sup>1</sup> مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص. 185

<sup>2</sup>Mourad OUCHICHI, « Le capitalisme rentier en Algérie : approche institutionnelle, » **openedition** le site web: <https://books.openedition.org/ifpo/9585?lang=fr> visité le 10/09/2024

<sup>12</sup>Jean Tiberghien, **La construction de l'État producteur**, Seuil, Paris, 2005, p.43

## آليات الانتقال من الدولة الريعية إلى الدولة المنتجة في الجزائر

قادرة على تنويع وتوسيع القاعدة الانتاجية والتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة والقادرة على استحداث فرص العمل واستدامتها.

والدولة المنتجة تتصف بعدة خصائص بنيوية، منها:

- القدرة على خلق القيمة المضافة في الاقتصاد المحلي بتنويع مصادر الدخل القومي وتقليل التبعية للموارد الأحادية وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال والتكنولوجيا.

- امتلاك مؤسسات فاعلة وقادرة على تنفيذ السياسات الاقتصادية وبناء شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص في دفع عجلة التنمية. ففي رؤية بيتر إيفانز Peter Evans ، الدولة المنتجة هي ما أسماه بـ "الدولة المدمجة نموياً" embedded autonomy، أي تلك التي توازن بين الاستقلالية البيروقراطية والارتباط العضوي بالفاعلين الاقتصاديين المحليين<sup>1</sup>.

توجد خلفيات نظرية للدولة المنتجة أبرزها:

**الفرع الأول: النظرية التنموية:** تعتمد هذه النظرية، التي برزت مع نجاحات دول شرق آسيا، في تفسيرها لطبيعة الدولة المنتجة، على فكرة أن الدولة يجب أن تكون فاعلاً مركزياً في توجيه الاقتصاد الوطني، من خلال تخطيط استراتيجي، وبيروقراطية فعالة، وسياسات صناعية محفزة. فوفقاً لشانغ جونج Chang Ha-Joon، فإن الدول المنتجة هي تلك التي "لا تترك السوق وحده، بل تقوم بتشكيله واستثماره من أجل بناء قاعدة إنتاجية تنافسية"<sup>2</sup>.

**الفرع الثاني: المدرسة المؤسسية الجديدة:** تربط هذه المدرسة بين جودة المؤسسات الاقتصادية والسياسية وبين نوع الدولة. فالدولة المنتجة هي تلك التي تمتلك مؤسسات قوية، شفافة، قادرة على تنفيذ القوانين، وداعمة للمنافسة. يرى North أن "الفرق الجوهرى بين الدول الغنية والفقيرة لا يكمن في الموارد، بل في المؤسسات التي تدير تلك الموارد"<sup>3</sup>.

**الفرع الثالث: نظريات الاقتصاد السياسي النقدي:** تشير هذه النظريات إلى أن بناء الدولة المنتجة يتطلب تفكيك شبكات الزبونية والنخب الريعية التي تعرقل التحول، إذ تعتبر الدولة المنتجة حسب الطرح الماركسي نتيجة لصراع اجتماعي حول إعادة توزيع الموارد الاقتصادية والسياسية.

<sup>1</sup> Peter Evans, **Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation**, Princeton University Press, Princeton, 1995, p.12

<sup>2</sup> Ha-Joon Chang, **Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective**, Anthem Press, London, 2002, 85.

<sup>3</sup> Douglass C. North, **Institutions, Institutional Change and Economic Performance**, Cambridge University Press, Cambridge, 1990, p.3.

من خلال ما سبق نستنتج أن الدولة المنتجة ليست مجرد حالة تقنية اقتصادية، بل هي خيار استراتيجي طويل الأمد يرتبط بإعادة تشكيل: علاقة الدولة بالمجتمع، طبيعة المؤسسات، وتوجه الاقتصاد، وكل هذا يفترض بيئة سياسية ومؤسسية تكون بمثابة الأرضية المحفزة على الاستثمار، والابتكار، والمنافسة العادلة، والجدول أدناه يوضح الفرق بين خصائص الدولة الريعية وخصائص الدولة المنتجة.

جدول رقم 1: الفرق بين الدولة الريعية والدولة المنتجة

| الخصائص               | الدولة الريعية                          | الدولة المنتجة                   |
|-----------------------|-----------------------------------------|----------------------------------|
| مصدر الدخل            | صادرات أولية: نفط، غاز، معادن ...       | إنتاج صناعي وزراعي وخدمي         |
| طبيعة الاقتصاد        | غير متنوع، هش، يعتمد على تقلبات الأسواق | متنوع، مستدام، قائم على الابتكار |
| علاقة الدولة بالمواطن | الزبونية والتوزيع                       | المواطنة والمشاركة               |
| الوظيفة الاقتصادية    | توزيع الريع، التوظيف السياسي            | تنظيم الاقتصاد، دعم الإنتاج      |

المصدر: إعداد الباحثة

### المبحث الثاني: المنطق الريعي للدولة الجزائرية وتأثيره في تجذير الذهنية الريعية

إن أول مؤشر في عملية التنمية في الدول الريعية هو توجهات السياسيين وخطط وأعمال الحكومات، لأنها الموجه الأساسي لعملية التنمية في هذه الدول وغايتها النهائية لأن الموارد المتوفرة تتوقف على قرارات وتوجهات الحكومة<sup>1</sup>. فقد منح تدفق الريع الخارجي للدولة الجزائرية استقلالاً مادياً معتبراً، أصبح يغنيها لفترات طويلة من اكتساب شرعيتها من خلال صناديق الاقتراع، فقد أصبحت القاعدة لا تمثل سياسي بدون ضرائب بدل لا ضرائب دون تمثيل سياسي. من هنا سعت الدولة لاكتساب شرعيتها عبر الاتفاق المباشر، فمنذ السبعينات تمول الدولة المشاريع الاقتصادية بدءاً بمشروع الثورة الزراعية ثم مشروع الصناعات المصنعة ثم الإصلاح وإعادة هيكلة الاقتصاد في التسعينات ثم المشاريع الاقتصادية في فترة الرئيس بوتفليقة مشاريع الانعاش الاقتصادي عبر جل المخططات الرباعية المنتهجة في هذه الفترة.

<sup>1</sup> هاني حبيب، النفط استراتيجياً، أمنياً، وعسكرياً وتنوياً، مصدر الطاقة والأزمات خيار عربي، تدقيق لغوي، قزحيا ساسين، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006، ص. 175

## آليات الانتقال من الدولة الريعية إلى الدولة المنتجة في الجزائر

### المطلب الأول: توجهات السياسة الاقتصادية وأثرها في ترسيخ الثقافة الريعية

في محاولة الدولة الجزائرية التخلص من التبعية والموروث الاستعماري الفرنسي، عملت على فك الارتباط ببناء اقتصاد ذاتي ظهر في سياساتها المنتهجة منذ الاستقلال.

**الفرع الأول: السياسة الاشتراكية:** انتهجت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال سياسة التسيير الذاتي بدمج العمال في المصانع التي تركها الاستعمار ، ودمج الفلاحين والمزارعين الجزائريين في المستثمرات الزراعية، كان الهدف إدارة أبناء الجزائر لممتلكاتهم التي كانت تحت سيطرة الاوربيين، لكن سرعان ما عمت الفوضى وسوء التسيير<sup>1</sup>، مما استدعى ضرورة بناء اقتصاد جزائري وفق منظور ايدولوجي قائم على نموذج الصناعات المصنعة، هذه السياسة الاقتصادية المعتمدة على التصنيع خلقت مؤسسات اقتصادية عمومية وأتاحت للدولة اتخاذ سياسية اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية سمحت بتوفير مناصب الشغل، غير أن الاختلالات التي خلفتها هذه السياسية تعود لاعتماد الدولة على الاقتصادي التحويلي بدل الإنتاج.

وخلال الثمانينات عرفت الجزائر اصلاحات اقتصادية ومراجعة للأولويات مع إحداث توازن لصالح قطاعات تم اهمالها، مثل الزراعة وتم انتهاز سياسة المخططات لإعادة هيكلة المؤسسات وتحسين الأوضاع الاجتماعية وتشجيع الاستيراد<sup>2</sup>، لكن سرعان ما اصطدمت هذه السياسية بالأزمة العالمية للنفط سنة 1986 مما أوقع البلاد في مشاكل اجتماعية واقتصادية أصبحت خلالها الحكومات عاجزة عن امتصاص الأزمة المتعددة الأبعاد. فقد ظهرت تناقضات النموذج السياسي والاقتصادي الجزائري، التي ظلت غير واضحة تماما للرأي العام لفترة طويلة بفضل عائذات النفط، وخلال أحداث أكتوبر 1988 عاشت البلاد لعدة أيام في مناخ تمرد عام. أظهر الرفض القاطع لكل ما يمكن أن يذكر بـ"الدولة". وفي الواقع، كانت هذه الأحداث هي التي فتحت الطريق أمام الإصلاحيين لبدء التحول المزدوج نحو الديمقراطية والاتجاه إلى اقتصاد السوق.

في هذه المرحلة اتضحت انعكاسات نقمة الموارد بحيث عوض أن تؤدي موارد المحروقات إلى إحداث تنمية شاملة، انعكس ذلك سلبا بعدم القدرة على خلق اقتصاد منتج قادر على المنافسة وكذا أظهر عجز السياسيين عن إدارة موارد البلد، مما أحدث أزمة أعمق تتمثل في أزمة الحكم وهي الأزمة التي انفجرت بعد حوادث أكتوبر 1988.

**الفرع الثاني سياسة الخصخصة والاصلاح الهيكلي للاقتصاد:** استدعت الظروف الاقتصادية والاجتماعية لجوء الحكومة الاصلاحية آنذاك للاقتراض من صندوق النقد الدولي، الذي فرض عليها مشروطة اقتصادية لإعادة هيكلة الاقتصاد وفق مبادئ اقتصاد السوق. وبعد كل الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة من أجل لبرلة الاقتصاد الجزائري، إلا أن ما نتج عن

<sup>1</sup> نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالجمع الجزائري من 1962 إلى 1998، درا الكتاب العربي، الجزائر، 2002، ص.

<sup>2</sup> المرجع نفسه ص.167

السياسة الاقتصادية لهذه الفترة سمح للنظام الحاكم بالاستمرارية وانتاج قطاع خاص تابع للدولة لأنها هي المتحكم في الرقابة وهذا القطاع الخاص الناشئ أصبح يتغذى على الربيع النفطي<sup>1</sup>.

حاولت الجزائر إصلاح اقتصادها من أجل إخضاعه لتنظيم السوق لكن الاقتصاد الجزائري لم ينجح في العمل وفق قواعده، لذلك طرحت مشكلة عرقلة ديناميكيات التراكم ذاتية التنظيم ومشكلة تشكيل قطاع خاص مستقل عن السلطة المركزية. وفي الواقع، فإن استمرار الطابع الريعي لاقتصادها على الرغم من إدخال السوق قد منحها شكلاً خاصاً من الرأسمالية. رأسمالية هجينة لا يتم فيها تداول الثروة وفق قانون العرض والطلب من خلال نظام الأسعار، بل يخضع لعلاقات الهيمنة التي تفرضها طبقة اجتماعية عاطلة ومفترسة<sup>2</sup>.

**الفرع الثالث: مرحلة مخططات إنعاش الاقتصاد:** وفي الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2019 شهدت البلاد مجموعة مخططات لإنعاش الاقتصاد والتنمية، غير أنها لم تتمكن من إخراج البلاد من طابعها الريعي، بالرغم من المخصصات التي عرفت العديد من القطاعات من أجل دعمها للمساهمة في الاقتصاد الوطني غير أن النظام استطاع بناء شبكة زبونية بالانفاق اللاعقلاني لموارد البلاد النفطية، سواء لتغذية قطاع خاص غير المنتج عن طريق تسهيل منح القروض البنكية، أو في إطار السياسة الاجتماعية التي أهدرت فيها أموال الخزينة العمومية دون أثر إقتصادي، بل تم خلق ثقافة ريعية لدى المجتمع و اختلت فيه مفاهيم قيمة العمل والثروة والفعل والمبادرة، وقد مست ظاهرة الانفاق العام الموسع مختلف الفواعل والقوى والفئات لتكون ثقافة ريعية لدى مختلف الشرائح والفئات، إلى أن تفاقمت الأوضاع مع بؤادر الأزمة العالمية التي كان لها تأثيرات على الجزائر من خلال أزمات متعددة الأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى قيمية<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: قيم الثقافة الريعية لدى الدولة والمجتمع الجزائري

أصبحت الدولة الجزائرية مع السياسات المذكورة في المطلب السابق تحمل قيما وثقافة ريعية ممتدة من القمة إلى القاعدة أي من النخبة الحاكمة إلى باقي فروع المجتمع فقد تجذرت قيم سياسية واقتصادية عكستها طبيعة الدولة الريعية.

**الفرع الأول: قيم الثقافة الريعية لدى الدولة:** أصبحت الدولة بفضل العائدات التي توفرها مداخيل المحروقات دولة مانحة أي دولة تخصيصية أو محصنة هي صاحبة الدور، وهي التي تضع الضوابط لانفاقه مثل: ضبط أسعار المواد الأكثر استهلاكاً، أو من خلال سياسة الدعم الاجتماعي كأحد الأنماط لتوزيع الربيع وكسب الولاء، وتجسد ذلك عن طريق الانفاق على البنية التحتية وعلى الجيش أو على المشاريع الخدماتية دون الحاجة لأنظمة ضرائب.

<sup>1</sup> Emma.C. MURPHY, « The state and the private sector in north Africa speaking specificity,» **Mediterranean politics**, vol.06, n°.02 (September 2001) p.05

<sup>2</sup> Mourad OUCHIHI, Op. Cit

<sup>3</sup> كريمة بلهوارى، "النخبة الحاكمة والتحول الديمقراطي في الجزائر"، **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية** جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية 2017، ص ص. 275، 276.

## آليات الانتقال من الدولة الريعية إلى الدولة المنتجة في الجزائر

هذا النظام الريعي لم يسمح بنشوء علاقة تعاقدية بين المواطن والدولة على أساس الضرائب، بل على أساس "الرعاية" وفي هذا الصدد يشير Douglass North إلى أن الريع يُقصي "الديناميكية الطبقيّة" اللازمة لنشوء مؤسسات اقتصادية وسياسية مستقلة، فحسبه الريع المستقر يخلق استمرارية في المؤسسات الاستخراجية لأنه يُقلص من حوافز الابتكار المؤسسي<sup>1</sup>. هذا الأمر تجذر لدى النخب الحاكمة ولدى المجتمع على حد سواء، مما حال دون وجود لمؤسسات تشريعية رقابية فعالة أو مؤسسات اقتراح، لذلك نجد أن أغلب مشاريع القوانين من اقتراح الحكومة والبرلمان يصادق ويحصل على حصة من الريع.

**الفرع الثاني: الثقافة الريعية لدى الفرد:** كان للريع انعكاسات على المستوى الفردي فقد هدم الريع الصلة بين الجهد والمكافأة أما الدخل والثروة فلا يأتي من العمل والابتكار بل أصبح من وضع الشخص نفسه في أحد قنوات التخصيص على شكل وظائف في القطاع العام، أو مساعدات وكلما كان الشخص في أعلى رتبة كلما كان على قدر أكبر من الحصول على نصيب أكبر من الريع<sup>2</sup>. حيث تؤدي الوفرة المالية إلى ظهور ما يسميه كارل تيري Terry Karl بـ "لعنة الموارد Resource Curse"، حيث تتحول الثروة إلى آلية لإعادة إنتاج الولاءات، لا لبناء اقتصاد إنتاجي فالريع يمكن النخب من تمويل شبكاتها السياسية دون الاعتماد على الإنجاز الاقتصادي الحقيقي<sup>3</sup>.

فسادت قيم التنكالية والتقرب من المسؤولين والاعتماد على الدعم وسيادة الذهنية التقليدية البعيدة عن أي فكر نقدي حر، وتفشّت الزبونية السياسية فأصبح الحصول على نصيب من الريع هو المحدد للولاء.

**الفرع الثالث: الثقافة الريعية لدى القطاع الخاص وباقي قنوات المجتمع:** بالنسبة للقطاع الخاص، فلم يصبح التنافس على أساس الابتكار والانتاج وتقديم السلع والخدمات بأفضل الأنواع والأسعار، بل على تنمية العلاقات الزبائية مع رموز الدولة للحصول على حصة أكبر من الريع، ففي الدول ذات الاقتصاد المنتج، تظهر طبقة برجوازية (صناعية، تجارية، زراعية) تطالب بالديمقراطية، الشفافية، وتحسين بيئة الأعمال.

أما في الجزائر، وبسبب الريع، لم تتكوّن هذه الطبقة بشكل طبيعي فالدولة هي من تخلق الفاعلين الاقتصاديين عبر الامتيازات (القروض البنكية)، مما ينتج، رأسمالية ريعية طفيلية ترتبط، في ظل غياب المنافسة في السوق الوطنية، مما يؤدي إلى الاحتكار وبروز شركات الواجهة، مع تفشي سلوك "الزبونية الاقتصادية" بدل منطق الاستثمار الإنتاجي. لهذا كان نوه بيرتراند بادي إلى أن الدولة الريعية تُنهي الحاجة إلى الفاعلية الذاتية للفاعلين<sup>4</sup>. بهذا المنطق تنمو ثقافة ريعية عند فصيل آخر من المفروض أن تعول عليه الدولة في الاقتصاد والاستثمار وجلب اليد العاملة وخلق مناصب الشغل والمساهمة في الدخل الوطني.

Douglass North, Op. Cit, p.93<sup>1</sup>

<sup>2</sup> مجموعة من المؤلفين، مرجع سابق، ص. 186

<sup>3</sup> Terry Lynn Karl, *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States*, University of California Press, California, 1997, p. 11

<sup>4</sup> Bertrand Badie, *L'État importé*, Fayard, Paris : 1992, p. 142

أما فيما يخص القنوات الأخرى داخل المجتمع فمنطق الدولة الربعية في الجزائر تعامل لفترات طويلة مع مؤسسات المجتمع بأبوية عمودية حيث أن القبيلة وزعمائها والمؤسسات المحلية والجمعيات المحلية والمدنية لا تخرج على الحيز العام للانتفاع من الربيع، الذي أصبح له تداعياته على منظومة القيم والأخلاق في المجتمع، لما أصبحت تمثل هذه القنوات من إذعان اتجاه السلطة و ساهم في انتشار سلوكات الاستهلاك الاستعراضي والانفاق اللاعقلاني في المناسبات الانتخابية وغيرها من الاحتفالات والمهرجانات التي تسابق فيها مختلف أفراد المجتمع من أجل الحصول على نصيب من الربيع مما يوسع من شبكة زبونية غير منتجة داخل المجتمع، ساهمت في تفشي الفساد وأصبحت مقبولة و بدون رادع<sup>1</sup>.

يعيد النموذج الربيعي تشكيل الذهنية العامة، فالمواطن يتحول من فاعل إلى مستفيد (rent-seeker)، وتفقد الطبقات الوسطى دورها السياسي. كما تصبح الانتخابات تعبيرا عن صراع على توزيع الربيع، لا على البرامج الاقتصادية، وهو ما يعبر عنه الخبير في الاقتصاد السياسي جيل كيبل Gilles Kepel بقوله إن الربيع يمتص الحركة السياسية ويجعل من الشرعية شيئا يشتري لا يكتسب<sup>2</sup>.

مما سبق نجد أن أفراد المجتمع والمؤسسات والشركات والنقابات متورطون في منظومة الربيع وتداعياته شكلت ذهنية ثقافة ريعية معيقة للتنمية، فنجد أن المشاريع التي خصصتها الدولة الجزائرية من أجل الخروج من التبعية لريع المحروقات لم تساهم في الدخل الوطني ولم تحقق الأهداف التنموية. لكن التحدي المطروح في ظل الأزمات الاقتصادية الدولية وتغير المعطيات كل مرة، فرض على الدولة الجزائرية إعادة النظر في سياسة الانفاق المباشر التي كرست الذهنية الربعية، وفرض عليها أيضا اتخاذ خطوات لتهديم الثقافة الربعية المتجذرة لدى النخب والجماهير.

### المبحث الثالث: عوامل وآليات الانتقال إلى الدولة المنتجة في الجزائر

أصبح رهان التنمية الاقتصادية يشكل تحديا حقيقيا للدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، ويحتل الصدارة في أولويات النخب الحاكمة وهياكل الدولة ومؤسساتها، لما له من ارتباط وتأثير مباشر على النسق الاجتماعي، إذ يبقى هذا الرهان يتأثر بطبيعة توجهات صناع القرار، ومعطيات البيئة الداخلية من جهة ومن جهة أخرى تأثير البيئة الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

بعد صعود الرئيس تبون للحكم في ديسمبر 2019 عقب حراك شعبي أوقف مسار تدعيم عهدة خامسة للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، التزمت الدولة الجزائرية التوجه نحو إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية شاملة، تهدف إلى إصلاح هيكلية، هدفه مكافحة الفساد وبناء اقتصاد قوي الذي أدركت القيادة السياسية أنه لا يتحقق إلا بالانتقال

<sup>1</sup> بلهوارى كريمة، مرجع سابق، ص. 276

<sup>2</sup> Gilles Kepel, *The War for Muslim Minds*, Harvard University Press, Harvard : 2004, p. 106

## آليات الانتقال من الدولة الربعية إلى الدولة المنتجة في الجزائر

إلى الدولة المنتجة القائمة على إتاحة الفرص وعلى التنوع الاقتصادي لمصادر الدخل الوطني وفق الامكانيات المادية والبشرية المتاحة، لذلك سنحاول في هذا المبحث رصد أهم العوامل الدافعة للانتقال إلى الدولة المنتجة وكذا الآليات المتبعة لذلك.

### المطلب الأول: عوامل الانتقال إلى الدولة المنتجة في الجزائر:

تضافرت عدة عوامل داخلية وخارجية تلح في الحاجة إلى الخروج من التبعية لريع المحروقات وتستلزم الاتجاه نحو الدولة المنتجة ومن بين العوامل مايلي:

**الفرع الأول: البيئة الداخلية:** هناك عدة عوامل دفع بضرورة الاتجاه نحو الدولة المنتجة في الجزائر منها: تزايد عدد السكان وارتفاع حاجات المجتمع كالحاجة للسلع والمنتجات الزراعية، وتوفير مناصب الشغل ومكافحة أزمة البطالة المتزايدة وغيرها، فقد بلغ عدد سكان الجزائر حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2023 حوالي 46,164,219<sup>1</sup>.

تعد الحاجة إلى التحرر من اقتصاد مغلق معتمد على المحروقات إلى اقتصاد منتج عاملا جوهريا، إذ إن المحروقات تمثل أكثر من 90 في المئة من الصادرات الجزائرية، و60 في المئة من مداخيلها. وقد كان احتياطي الجزائر من العملة الصعبة قد انخفض بأكثر من 50 بالمئة، ومعه انخفض "صندوق ضبط الإيرادات"، المخصص لتغطية عجز الميزانية، من حوالي 20 مليار دولار في نهاية عام 2013 إلى نحو سبعة مليارات دولار في عام 2017. وفي عام 2020 أدى انخفاض سعر برميل النفط في ظل انتشار وباء كورونا، إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، إثر تمسك الجزائر بسقف الإنتاج الذي فرضته منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وفق تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الذي يصدره صندوق النقد العربي، فإن انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.4 % سنة 2020.<sup>2</sup>

**الفرع الثاني: البيئة الإقليمية:** إن عوامل عدم الاستقرار في دول الجوار الجزائري (ليبيا، مالي، توتر العلاقات مع المغرب، عوامل عدم الاستقرار في دول الساحل) وتدني مستوى التنمية بمختلف أبعادها وكذا استمرار نهب ثروات وخيرات هذه الدول من قبل القوى الامبريالية، مما يهدد أمن الجزائر واستنزاف الموارد خاصة المواد المدعمة ذات الاستهلاك الواسع بطرق غير مشروعة (التهريب). أصبحت هذه العوامل تفرض ضرورة إعادة النظر في العديد من السياسات.

**الفرع الثالث: البيئة الدولية:** كان لتأثير جائحة كورونا كوفيد 19 على انخفاض أسعار النفط عالميا وتراجع مداخيل الدولة الجزائرية، وما تلاها من هزات على مستوى النظام الدولي بفعل صراع الأقطاب والقوى الكبرى الذي تجلى في الحرب على أوكرانيا، وتأثيرها على خطوط التجارة الدولية في نقل مختلف السلع والمنتجات من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة،

<sup>1</sup> <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=DZ>

<sup>2</sup> [https://www.alhurra.com/algeria/2021/11/27https://media.voltron.alhurra.com/Drupal/01live-106/styles/sourced/s3/2021-11/2009-03-](https://www.alhurra.com/algeria/2021/11/27https://media.voltron.alhurra.com/Drupal/01live-106/styles/sourced/s3/2021-11/2009-03-31T120000Z_133694706_PM1E53V0PZE01_RTRMADP_3_ALGERIA.JPG?itok=5HhuAPzd&_ga=2.265162249.784662092.1723476466-406671849.1723476459)

[31T120000Z\\_133694706\\_PM1E53V0PZE01\\_RTRMADP\\_3\\_ALGERIA.JPG?itok=5HhuAPzd&\\_ga=2.265162249.784662092.1723476466-406671849.1723476459](https://www.alhurra.com/algeria/2021/11/27https://media.voltron.alhurra.com/Drupal/01live-106/styles/sourced/s3/2021-11/2009-03-31T120000Z_133694706_PM1E53V0PZE01_RTRMADP_3_ALGERIA.JPG?itok=5HhuAPzd&_ga=2.265162249.784662092.1723476466-406671849.1723476459)

وصعوبة تأمين الممرات البحرية في ظل حرب المضائق. مما أصبح يندر بأزمات الجوع على المستوى العالمي وكذا ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية.

ما يدفع بضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي كأحد الأولويات لتحقيق الأمن الغذائي والخروج من ذهنية استيراد المواد الغذائية والاعتماد على عائدات البترول لتوفير الحاجيات الوطنية من السلع الغذائية كل ذلك يفرض التفكير والتجسيد الفعلي للتنمية الفلاحية بشارك الدولة للمجتمع في هذه الإستراتيجية الوطنية.

### المطلب الثاني: متطلبات وآليات الانتقال إلى الدولة المنتجة في الجزائر

إن أول آلية للانتقال إلى الدولة المنتجة في الجزائر يكمن في وجود إرادة سياسية ووعي مجتمعي بضرورة بناء مؤسسات توجيه الريع لخدمة الإنتاج توجيهها صحيحا. فالأمر يتطلب منظومة قيم ومؤسسات وقوانين وضوابط، لأن أي عمل تنموي يتطلب منهجا سياسيا متكاملا يحدد مصير ومستقبل الدولة باستخدامها واستثمارها في مواردها المادية والبشرية لإنتاج السلع والخدمات المطلوبة.

إن التحول من الدولة الريعية إلى الدولة المنتجة ليس مجرد إصلاح اقتصادي، بل ثورة مؤسساتية تمس جوهر العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهيكل السلطة وطريقة التوزيع، فالتحول يقتضي تفكيك منظومة اقتصادية ريعية استبطنتها البيروقراطية الجزائرية عبر أجيال، حيث بات الريع ركيزة للاستقرار السياسي لا للتنمية، خاصة وأنه لعب دورا أساسيا في سياسات الدولة لاسترجاع السلم والأمن الوطني بعد الأزمة الأمنية التي عرفت الجزائر لعشرية كاملة فقد عمدت السياسيات المنتهجة في فترة حكم الرئيس بوتفليقة والتي عمل الجهاز البيروقراطي على تنفيذها إلى توجيه الريع لاستتباب الأمن والاستقرار بدل توجيهه للتنمية<sup>1</sup>.

### الفرع الأول: متطلبات الانتقال من منظومة قيم الدولة الريعية إلى منظومة قيم دولة الإنتاج:

إن الدولة المنتجة هي التي تبني اقتصادها على أسس الإنتاج المستدام، حيث تتكامل السياسات الاقتصادية مع التنمية المؤسسية والاجتماعية. في هذا السياق، يشير Douglass North إلى أن التحول المؤسسي هو جوهر التنمية، إذ يرى أنه يجب أن تتغير القواعد غير الرسمية والمؤسسات لتحقيق تحوّل حقيقي نحو اقتصاد منتج ومستدام أي تغيير عميق في قواعد اللعبة، في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تنظم العلاقات الاقتصادية والسياسية على نحو مستدام<sup>2</sup>. وذلك بإعادة بناء الشرعية السياسية عبر مؤسسات ديمقراطية شفافة تقوم على المحاسبة والمساءلة. فغياب الشرعية يسمح باستمرار احتكار الريع ويغذي شبكات الفساد والزبونية التي تعيق التنمية، فالدولة المنتجة حسب دراسة لرودرىك داني Rodri تتطلب

<sup>1</sup>Luis Martinez." Algérie : les illusions de la richesse pétrolière", Les Études du CERI, 2010, 168, 36 p. fihal-01023906, p.5

<sup>2</sup> Douglass North, Op. Cit. p.75

## آليات الانتقال من الدولة الريعية إلى الدولة المنتجة في الجزائر

استراتيجية حكومية ذكية تسمح بالتدخل في السوق من أجل دعم قطاعات إنتاجية جديدة، مع العمل على تطوير القدرات الوطنية<sup>1</sup>.

ويمكن جمع مجموعة من القيم الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي ينبغي أن تترسخ عن طريق الانتقال من الذهنية السائدة إلى ذهنية جديدة من بينها ضرورة الانتقال من<sup>2</sup>:

- من تعرف؟ التي تركز المحسوبية والفساد إلى ذهنية ماذا تعرف؟ لتمكين الكفاءات من المبادرة والفعل داخل المجتمع،

- التخلص من عقلية التقرب من المسؤولين إلى التقرب من المستهلكين ومعرفة احتياجاتهم،

- ذهنية الاتكال على الدولة وشعور الرعية إلى ذهنية العمل وشعور المواطنة،

- الاستهلاك الاستعراضي إلى الإنتاجية والجودة،

- الاعتماد على الدعم والاعفاء من المنافسة إلى الاعتماد على تحسين المنتج والتسويق خارج الدولة،

- التفكير التقليدي إلى التفكير الابتكاري النقدي البناء والمستقل عن الدولة وذلك لتطوير الابتكار والإبداع في مختلف المجالات الإنسانية والعلمية،

- التطاول على المال العام إلى حماية المال العام والشعور بالمسؤولية،

- التعتيم على المعلومات إلى الشفافية،

- من قيم التهويل والمهاترة والإقصاء إلى قيم الموضوعية والحوار وقبول الآخر،

- من التهرب من المسؤولية إلى الانخراط والتطوع،

- من التطاول على القانون إلى سيادة القانون.

بالإضافة إلى ضرورة تغيير هذه القيم عبر مجموعة إجراءات تساهم في ذلك على غرار مايلي:

### - الآليات المؤسسية والتنظيمية:

- إصلاح الجهاز البيروقراطي وتحويله من أداة لتوزيع الريع إلى جهاز إداري فعال يركز على دعم الإنتاجية،

<sup>1</sup> Dani Rodrik, "Industrial Policy for the Twenty-First Century," Harvard Kennedy School, September 2004, <https://drodrrik.scholar.harvard.edu/sites/scholar.harvard.edu/files/dani-rodrik/files/industrial-policy-twenty-first-century.pdf>

<sup>2</sup> عمر الرزاز، "الطريق من الدولة الريعية إلى الدولة المنتجة"، ورقة مقدمة للملتقى الفكر الاقتصادي المنعقد بعمان 2014 /08/30

- تعزيز استقلالية القضاء لضمان تطبيق القوانين بكل حياد دون أي تدخل من قبل السياسيين،

- تطوير أنظمة الحوكمة المحلية من أجل تمكين المجتمع من إدارة موارده والقدرة على تنفيذ مشاريع التنمية،

- التحول الرقمي كأداة لتحسين فعالية الخدمات الحكومية والتقليل من الفساد.

### - الآليات الاقتصادية للتحول:

- التنويع الاقتصادي عبر تشجيع القطاعات غير النفطية (كالزراعة، الخدمات، الصناعة، الانتقال الطاقوي حسب

إمكانات الدولة) من خلال سن قوانين تدعم الحوافز المالية والضريبية،

- تفعيل دور القطاع الخاص ليكون شريكا حقيقيا وليس تابعا للدولة الريعية.

- إنشاء صندوق سيادي يستثمر عوائد النفط في مشاريع طويلة الأمد تعزز التنمية المستدامة، كما هو الحال في دول

ناجحة مثل النرويج. التي عملت على إصلاح نظامها المالي ليصبح أكثر شفافية مع تركيزها على تمويل الاقتصاد الإنتاجي بدلاً من الإنفاق الريعي<sup>1</sup>.

**الفرع الثاني: الآليات المتبعة من قبل الدولة الجزائرية للانتقال إلى الدولة المنتجة:** لقد باشرت الدولة الجزائرية منذ 2019

سياسة تدخلية يمكن أن نعتبرها كآليات للانتقال إلى دولة الإنتاج بدل الاعتماد على الريع. فقد عمدت الدولة خلال الفترة

منذ 2019 إلى استحداث وتعديل عديد القوانين واتخاذ جملة من الإجراءات بغرض التسهيل لتنويع الاقتصاد والخروج من

التبعية للمحروقات والانتقال إلى دولة الإنتاج بوضع خطة تعتمد على المقومات البشرية والمادية والهيكلية ببعث عديد الملفات

منها الجباية، الاستثمار، ودعم المقاولاتية ومن بين الإجراءات والآليات المتبعة للانتقال إلى دولة الإنتاج مايلي:

### - الآليات الاقتصادية وتأطيرها القانوني:

- تقليص فاتورة الاستيراد للعديد من المنتجات إلى ما يقارب 38 مليار دولار عام 2023 مقابل 63 مليار دولار سنة

2019، بالإضافة إلى محاولة تنويع الصادرات خارج المحروقات وتشجيع الإنتاج المحلي بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حسب ما صرحت به الهيئات العليا للدولة<sup>2</sup>.

- دعم قطاع الفلاحة الذي يعد من أهم القطاعات الواعدة في الجزائر، حيث يمتلك إمكانات كبيرة للنمو والتطور ويكتسي

هذا القطاع دوراً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على استيراد المواد الغذائية الأساسية واعتمادا على العامل

التكنولوجي لجأت الدولة الجزائرية إلى أساليب الزراعة الحديثة ولجأت إلى استحداث بنك للبذور وإنشاء صوامع لادخار

<sup>1</sup> Norges Bank, Norges Bank's mission is to promote economic stability and manage substantial assets on behalf of the Norwegian people, **Annual Report 2020**, Norges Bank, Oslo, 2021), p.11.

<sup>2</sup> تصريح رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون للصحافة الوطنية، اللقاء الدوري للصحافة، البلاد/ <https://www.elbilad.net/derniere-info/>

## آليات الانتقال من الدولة الريعية إلى الدولة المنتجة في الجزائر

المحاصيل، ودعمت الزراعة الاستراتيجية الموجهة للصناعة التحويلية في الجنوب الجزائري بإنشاء أقطاب زراعية وتدعيم الفلاحين بعقود الامتياز الفلاحي، بغرض تحقيق سيادة غذائية وإنتاج الغذاء محليا دون اللجوء إلى الاستيراد<sup>1</sup>.

- إدخال نموذج المؤسسات الناشئة سنة 2020 بوضع قانون المؤسسات الناشئة وفي جانب ذلك تم استحداث صندوق لدعم المقاولاتية، وتدعيم دور المؤسسات الناشئة لتقديم خدمات ابتكارية تساهم في زيادة الإنتاجية<sup>2</sup>، وإعادة النظر في التمويل بإنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة، الهادف لتمكين الشباب من إنشاء شركات ناشئة خاصة بهم، ويعتمد هذا الصندوق بالأساس على الاستثمار في رؤوس الأموال، وليس ميكانيزمات التمويل التقليدية التي تعتمد على القروض<sup>3</sup>.

- الانتقال إلى المقاولاتية تطويرا للوكالة الوطنية لدعم الشباب، التي كانت تأخذ بعدا اجتماعيا إلى دعم المقاولاتية لتصبح ذات بعد اقتصادي.

- استحداث وزارة منتدبة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في مارس 2021 في إطار برنامج وطني للتحويل نحو اقتصاد المعرفة ثم تم ترقية هذه الوزارة إلى وزارة كاملة: وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة في سبتمبر 2022 ضمن التعديل الوزاري الذي أجراه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون<sup>4</sup>، وذلك لمواكبة التكنولوجيا الحديثة والتي عمدت للاتجاه لرقمنة العديد من القطاعات بهدف القضاء على كل أشكال الرشوة والفساد المالي.

- سن قوانين لاعتراض باب المضاربة للمنتجات واسعة الاستهلاك، كشكل من الأشكال اللاأخلاقية التي انتجتها منظومة الفساد لعقود في ظل تفشي سياسة الاستهلاك اللاعقلاني. فقد تم سن قانون يجرم المضاربة ويعاقب عليها لمدة من 03 إلى 10 سنوات، وهي السياسة التي أنهكت الاقتصاد الوطني خاصة ما تعلق بالسلع المدعومة من قبل الدولة<sup>5</sup>.

- تعديل عديد القوانين من بينها قانون الاستثمار الجديد في الجزائر، رقم 22-18، يهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتسهيل الإجراءات للمستثمرين المحليين والأجانب [1، 4]. يتضمن القانون عدة أنظمة تحفيزية ومزايا ضريبية وجرمية،

<sup>1</sup> كريمة بلهاري، الآليات الحكومية لدعم التنمية الزراعية في الجنوب الجزائري وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني "سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر كبديل تنموي مستدام"، المتعدد بكلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 03 بتاري 05 ماي 2024

<sup>2</sup> المرسوم التنفيذي رقم 20-254، المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة الأعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية، عدد 55، الصادرة في 21 سبتمبر 2020.

<sup>3</sup> مطهري كمال، المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة في الجزائر مفاتيح اقتصادية لتحقيق تنمية مستدامة، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 07 العدد 01، 2023، ص 135.

<sup>4</sup> قائمة النصوص التشريعية والتنظيمية المنشورة سنة 2022، ص 154، في: <https://www.joradp.dz/TRV/A2022B14.pdf>

<sup>5</sup> جاء ذلك لحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك ومكافحة المضاربة غير المشروعة مطلع 2022

بالإضافة إلى ضمانات لحماية المستثمرين [2، 8، 12]. يركز القانون أيضاً على الشفافية والرقمنة في التعامل مع الاستثمارات<sup>1</sup>.

-تشجيع المواطنين وحثهم على الادخار في البنوك لتمكين الدولة من الاستثمار ودفع عجلة التنمية من ناحية، والتقليل من الانفاق الاستهلاكي من ناحية أخرى، وكذا تشجيع عمليات الدفع الإلكتروني لتسهيل المعاملات المالية وترشيد الانفاق وكخطوة لتغيير العقلية الاستهلاكية لدى المواطن الجزائري.

-سن قانون المقاول الذاتي وتدعيمه من قبل الدولة ليستفيد هذا الأخير من الحماية الاجتماعية كتحفيز من قبل الدولة بتوفير إطار قانوني لنشاطه<sup>2</sup>، ودفعه للاندماج في سياسة الدولة الاقتصادية، والخروج من الاقتصاد غير الرسمي الذي تشوبه عدة مخاطر.

-تعديل النظام الضريبي وجعله أكثر تحفيزاً لجلب الشباب لعالم المقاولاتية وهو ما ساهم في دعم المقاول الذاتي حيث تم تخفيض الجباية إلى 0.5 % بعدما كانت 5% وهذا لاستقطاب المقاولون الذاتيون للاقتصاد الرسمي.

-اتخاذ الدولة عدة تدابير لتشجيع الشراكات والتعاون من منطلق الانفتاح الاقتصادي بتعدد الشركاء من آسيا وأوروبا وإفريقيا، لاكتساب الخبرات والتخلص من التبعية الاقتصادية المعتمدة على شريك اقتصادي وحيد.

-وضعت الدولة استراتيجية قطاعية للتأهيل الصناعي منذ عام 2020، من خلال تنفيذ مجموعة من تدابير لدعم وتطوير الإنتاج المحلي والنهوض به. وذلك باعتماد ثلاثة برامج دعم تهدف إلى تشجيع الإنتاج المحلي وتعزيزه، ومنح المستثمرين المحليين والأجانب مزايا ضريبية وإدارية مختلفة. تتمثل هذه البرامج في جمركة خطوط ومعدات الإنتاج، المعدات الإلكترونية والكهرومنزلية، الدعم ومنح المزايا لفائدة المناولين<sup>3</sup>.

-الاهتمام بالقطاع السياحي بتشجيع الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، بغرض وإطلاق برنامج الجودة السياحية وفتح المجال للشراكة مع مختلف الأطراف لتقديم أجود الخدمات في قطاع السياحة الجزائري لما لهذا القطاع من أهمية في تنويع مصادرة الدخل الوطني وفتح مناصب الشغل<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ج.ج.د.ش.، قانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 الموافق ل 25 ذو الحجة 1443 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد.50، الصادر بتاريخ 28 جويلية 2022

<sup>2</sup> ج.ج.د.ش.، قانون رقم 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 المتعلق بالقانون الأساسي للمقاول الذاتي، الجريدة الرسمية، عدد. 85 الصادر بتاريخ 19 ديسمبر 2022

<sup>3</sup> ج.ج.د.ش.، موقع وزارة الصناعة الجزائرية، <https://www.industrie.gov.dz/dev-indust> زيارة الموقع في 19 جوان 2025

<sup>4</sup> ج.ج.د.ش.، موقع وزارة السياحة الجزائرية <https://www.mta.gov.dz> زيارة الموقع في 19 جوان 2025

## آليات الانتقال من الدولة الريعية إلى الدولة المنتجة في الجزائر

هذه الإجراءات وغيرها لابد وأن تتعزز بمناخ سياسي واجتماعي داعم لهذه الإجراءات لذلك اتخذت الدولة إجراءات سياسية واجتماعية بالتزامن مع الآليات القانونية والاقتصادية.

**- الآليات السياسية والاجتماعية:** إن الانتقال من الدولة الريعية إلى الدولة المنتجة في الجزائر يقتضي بيئة سياسية تتغير فيها قواعد اللعبة السياسية بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تدعم الاتجاه نحو الإصلاح السياسي لذلك عمدت الدولة ل:

- تعديل الدستور سنة 2021 وتلاه مجموعة إصلاحات قانونية على غرار قانون الأحزاب والانتخابات لاستعادة ثقة المواطنين والرفع من المشاركة السياسية والتأسيس لشرعية الفعل والانجاز.

- مكافحة الفساد ومحاسبة المسؤولين السياسيين الفاسدين.

- منح صلاحيات للهيئات المحلية من أجل تنمية مناطق الظل وبعث عدة مشاريع اجتماعية ترفع من المستوى المعيشي للمواطن.

- دفع المؤسسات التعليمية لتكون شريكا اقتصاديا فاعلا وربطه بسوق العمل خاصة التكوين الجامعي والمهني، وتشجيع خريجي هذه المؤسسات التعليمية باحتضان أفكارهم ومرافقتها كمشاريع واعدة مساهمة في الاقتصاد الوطني.

- تعزيز الحوكمة والشفافية عن طريق تبني الدولة للتحول الرقمي كأداة ناجعة لتحقيق الشفافية وسبل المساءلة والرقابة.

لكن على الرغم من كل هذه الإجراءات إلا أن الدولة الجزائرية لا زالت تواجه تحديات للانتقال إلى دولة الإنتاج من بينها مايلي:

- لازالت تشكل عائدات النفط والغاز حوالي 95% من إجمالي الصادرات الجزائرية، و60% من ميزانية الدولة، ما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسعار في سوق الطاقة العالمي خاصة في ظل تراجع سعر برميل النفط الخام إلى نحو 65 دولاراً مطلع جوان 2025، وهو ما أدى إلى عجز مالي في الناتج المحلي الإجمالي<sup>1</sup>.

- معدل التنويع الاقتصادي لا يزال ضعيفاً؛ مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 35%، مقارنة بدول ذات اقتصاد منتج حيث تزيد عن 60%.

- فيما يخص نسبة البطالة وصلت إلى 12.5% في 2024، وتصل إلى أكثر من 25% بين الشباب، مما يشكل تهديداً للاستقرار الاجتماعي والسياسي، كما أن نسبة الفقر تمتد إلى 20% من السكان، خاصة في المناطق الريفية والهشة.

<sup>1</sup> العربي الجديد، "تراجع النفط لأقل من 65 دولاراً يريك حسابات المنتجين.. من المستفيد؟"، 1 يونيو 2025 في <https://www.alaraby.co.uk/economy/>

-ضعف الحوكمة في عدة سياسات كسياسات الدعم الاجتماعي وحوكمة الانفاق العام.

#### خاتمة:

يتضح من خلال ما سبق أن الانتقال من الدولة الريعية إلى الدولة المنتجة في الجزائر ليس مجرد خيار اقتصادي أو إداري، بل هو مسار تحولي عميق، يتطلب إعادة تشكيل الذهنية السائدة داخل مؤسسات الدولة والمجتمع على حد سواء ، وقد أظهرت الدراسة أن الثقافة الريعية تعد من أبرز العوائق البنيوية التي تعرقل هذا الانتقال نظرا لما ترسخه من قيم الاتكال وانتظار توزيع الريع بدلا من ثقافة العمل والإنتاج، كما كشفت النتائج أن الإرادة السياسية التي برزت منذ 2019 تعد نقطة ارتكاز مهمة لكنها تظل غير كافية إذا لم تترجم إلى إصلاحات ملموسة عبر منظومة من السياسات العمومية المتكاملة.

وقد بينت الدراسة أن الانتقال من الدولة الريعية نحو الدولة المنتجة، يقتضي تبني مقاربة شاملة ذات أبعاد متكاملة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، مع التركيز على إعادة بناء عقد اجتماعي على أسس الإنتاج والمواطنة الفاعلة، كما يتطلب الأمر إعادة توجيه سياسات الدعم وتفعيل آليات المحاسبة والشفافية وتشجيع المبادرات فضلا عن الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز ثقافة الإنجاز داخل المجتمع.

وبناء على ما سبق فإن مستقبل الدولة الجزائرية كدولة منتجة مرهون بقدرتها على تفكيك البنى الذهنية والمؤسسية الريعية وبناء نموذج تنموي وطني يستند إلى العمل والمعرفة كرافعتين أساسيتين للتنمية المستدامة.

#### قائمة المراجع:

##### 1. الكتب:

- نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري من 1962 إلى 1998، درا الكتاب العربي، الجزائر، 2002

- مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013

- هاني حبيب، النفط استراتيجيا، أمنيا، وعسكريا وتنمويا، مصدر الطاقة والأزمات خيار عربي، تدقيق لغوي، قزحيا ساسين، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006

-Bertrand Badie, L'État importé, Fayard, Paris, 1992

-Douglass C. North, Institutions, **Institutional Change and Economic Performance**, University Press, Cambridge 1990

## آليات الانتقال من الدولة الريعية إلى الدولة المنتجة في الجزائر

-Gilles Kepel, **The War for Muslim Minds**, Harvard University Press, Harvard, 2004

-Ha-Joon Chang, **Kicking Away the Ladder : Development Strategy in Historical Perspective**, Anthem Press, London , 2002

-Hazem Beblawi, "The rentier state in the Arab world," in **The Arab world**, Giacomo Luciani Routledge, London, 1987

-Jean Tiberghien, **La construction de l'État producteur**, Seuil, Paris, 2005

-Peter Evans, **Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation**, Princeton University Press, Princeton 1995

-Terry Lynn Karl, **The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States**, University of California Press, California 1997

### 2. البحوث الجامعية :

- كريمة بلهوارى، "النخبة الحاكمة والتحول الديمقراطي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية، 2017

### 3. المقالات المنشورة:

- جيمس كاست، دفيد ميهاليي، " لعنة ما قبل الموارد، الاكتشافات النفطية قد تؤدي إلى البهجة في البداية ثم إلى الخطر الاقتصادي"، **التمويل والتنمية**، مجلد 54، عدد 04، ديسمبر 2018

- كرسين ابراهيم زادة، "ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة"، **التمويل والتنمية**، مجلد 40، عدد 01 مارس 2003.

-مطهري كمال، المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة في الجزائر مفاتيح اقتصادية لتحقيق تنمية مستدامة، **مجلة إضافات اقتصادية**، مجلد 07 عدد 01، 2023

- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، " الربيع والدولة الريعية" **المراقب الاقتصادي**، عدد 50، 2020

- Emma.C. Murphy, « The state and the private sector in north Africa speaking specificity,» **Mediterranean politics**, vol.06, n°.02 (September 2001)

- Norges Bank, « Norges Bank's mission is to promote economic stability and manage substantial assets on behalf of the Norwegian people, **Annual Report 2020** (Oslo: Norges Bank, 2021)

-Dani Rodrik, "Industrial Policy for the Twenty-First Century," Harvard Kennedy School, September 2004

-Luis Martinez." Algérie : les illusions de la richesse pétrolière", **Les Études du CERI**, 2010, ffhal-01023906

#### 4. التظاهرات العلمية:

- عمر الرزاز، الطريق من الدولة الربعية إلى الدولة المنتجة، ورقة مقدمة **ملتقى الفكر الاقتصادي**، المنعقد بعمان 08/30/2014

- كريمة بلهاري، الآليات الحكومية لدعم التنمية الزراعية في الجنوب الجزائري وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي، **مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني "سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر كبديل تنموي مستدام**، المنعقد بكلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 03 بتاريخ 05 ماي 2024

#### 5. القرارات والقوانين:

- ج.ج.د.ش. المرسوم التنفيذي رقم 20-254، المؤرخ في 15 سبتمبر 2022، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة الأعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، **الجريدة الرسمية**، عدد 55، الصادرة في 21 سبتمبر 2022.

- ج.ج.د.ش.، قانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 الموافق ل 25 ذو الحجة 1443 المتعلق بالاستثمار، **الجريدة الرسمية** عدد 50، الصادرة بتاريخ 28 جويلية 2022

- ج.ج.د.ش.، قانون رقم 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 المتعلق بالقانون الأساسي للمقاول الذاتي، **الجريدة الرسمية** عدد 85 الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 2022

#### 6. الجرائد:

- محمد بن خيثان، "الدولة الربعية، مجلس التعاون الخليجي نموذجاً"، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 8981

مأمون فندي، " هل ماتت نظرية الدولة الربعية"، **جريدة الشرق الأوسط**، بتاريخ 2024/09/10 في الموقع:  
<https://aawsat.com/home/article/2627246>

- **Le Monde**, « Diamants, conflits et pauvreté, » 27/02/2007

#### 7. الانترنت:

## آليات الانتقال من الدولة الريعية إلى الدولة المنتجة في الجزائر

-تصريح رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون للصحافة الوطنية، اللقاء الدوري للصحافة، البلاد

<https://www.elbilad.net/derniere-info/>

- ج.ج.د.ش، موقع وزارة السياحة الجزائرية [/https://www.mta.gov.dz](https://www.mta.gov.dz) زيارة الموقع في 19 جوان 2025

- ج.ج.د.ش، موقع وزارة الصناعة الجزائرية، [/https://www.industrie.gov.dz/dev-indust](https://www.industrie.gov.dz/dev-indust) زيارة الموقع في 19 جوان 2025

- رياض الخوري، "إعادة النظر في نظرية الدولة الريعية"، معهد كارنيغي، نشر بتاريخ 09 سبتمبر 2009 في الموقع:

- قائمة النصوص التشريعية والتنظيمية المنشورة سنة 2022، في:

<https://www.joradp.dz/TRV/A2022B14.pdf>

- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، "الريع والدولة الريعية"، المراقب الاقتصادي، ع. 50، 2020، في

الموقع: <https://mas.ps/concepts-and-definitions/4188.html> تاريخ الاطلاع: 2024/08/25

<https://carnegieendowment.org/sada/2008/09/kuwait-rentierism-revisited?lang=ar>

تاريخ الاطلاع 2024/09/02